جهود المؤسّسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب

دراسة تطبيقية عن المجموعة 5 (G5) للساحل الإفريقي

أ. محمد بشر جوب
كاتب وباحث في الشؤون الإفريقية والدولية - السنغال

شكّلت قضيةُ الإرهاب ظاهرةً عالميةً، شغلت الرأي العامّ الوطنيّ والإقليميّ والدولي، ومن أجل احتوائها وُضعت آلياتٌ واستراتيجياتٌ متنوّعة، بعضها أخذ طابعاً وطنيّاً، وأكثرها أخذ الطابع الإقليميّ أو الدولي.

وبما أنها ظاهرةٌ تُعدُّ من أكثر الظواهر التي عرفها المجتمعُ الدوليُّ تعقيداً؛ فلا تمضي فترةٌ من الزمن إلا وتظهر مبادراتٌ جديدة، تهدف إلى تطوير الآليات والاستراتيجيات الموجودة، لأخذ التطورات الجديدة بالسّاحة في الحسبان، على المستوى الوطنيّ أو الإقليميّ أو الدولي.

ومن أجل توحيد الجهود والآراء أقرَّت الجمعيةُ العامّةُ للأمم المتحدة، في ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م، استراتيجيةَ الأمم المتحدة العالمية المشتركة لمكافحة الإرهاب، تضمّنت خطّةَ عملٍ تهدف إلى معالجة الظروف التي تساعدُ على انتشار الإرهاب، ومَنْعه ومكافحته، واتخاذ تدابير لبناء قدرات الدول، وهي وإنْ كانت خطوةً مهمّةً من حيث المبدأ؛ إلا أنها لم تحقّق حتى الآن نجاحاً يُذكر، ولذلك شرعت المنظماتُ الإقليميةُ في وضع آلياتها الخاصّة، لتحمّل المسؤوليةَ اللازمةَ تجاه القضية.

وعلى مستوى إفريقيا؛ لُوحظ وجودُ تأخّرٍ كبيرٍ من قِبَل الاتحاد الإفريقيِّ في المبادرة بوضع استراتيجيةٍ إفريقيةٍ لمكافحة الإرهاب، فكان حتماً على المنظمات الإقليمية أن تتحمّل مسؤوليتها لمواجهة تحدي الإرهاب الذي تفشّى في القارة، ومن هذا المنطلق – في نظري – جاءت نشأةُ «المجموعة (٥) (G٥) للسّاحل».

وفي هذا السياق؛ تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

إلى أي مدى نجحت جهود الاتحاد الإفريقي ومؤسّساته الفرعية في احتواء جريمة الإرهاب في القارة؟ وما مسوّغات نشأة «المجموعة (٥) للساحل الإفريقي»؟ وما فُرص ومهدّدات «المجموعة (٥) للسّاحل» أمام تحدي الإرهاب في المنطقة؟

المبحث الأول: جهود الاتحاد الإفريقي، والمؤسّسات الإقليمية تجاه التحدي الإرهابي:

المطلب الأول: التحدي الإرهابي في إفريقيا:

يُعدّ الإرهابُ واحداً من التحديات التي أرهقت القارة الإفريقية، وشهدت القارةُ في العقد الأخير

انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء هو نتاج تضافر العديد من العوامل، منها: تردّي الأحوال المعيشية، والتدخل الأجنبي، وانتشار الجماعات التبشيرية

تطوّراً ملاحظاً في قضية الإرهاب، متمثلاً في تزايد الحركات والجماعات، وفي ارتفاع نسبة العمليات الإرهابية، ووفقاً لبعض الإحصاءات؛ فإنّ معظم هذه الجماعات[١] ينتشر من أقصى السّاحل الإفريقيّ بالغرب إلى أقصى السّاحل الإفريقيّ في الشرق، وصدرت بياناتٌ قام بجمعها «مركز الديانات والجغرافية السياسية (CRG)»، تشير إلى أنّ القارة الإفريقية عانت ممّا لا يقلّ عن ١٤٢٦ حادثة عنف إرهابية، فيما بين ١ يناير ٢٠١٦م و ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦م، وقد يرجع السببُ في ذلك إلى عدّة عوامل، منها البنية الهشّة للدولة الإفريقية، وعدم الاستقرار السياسي، وتفشّي العنف والحروب المسلّحة، وتداخُل الأفكار المتطرّفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للقارة.

ولا يقتصر هذا الانتشارُ المرعب للإرهاب في القارة في منطقةٍ بعينها، بل لا تخلو منطقةٌ من مناطق القارة من وجود تهديدٍ إرهابيٍّ، حيث جاء في مذكرةٍ للرئيس الجزائريّ بوتفليقة، بوصفه مُنسّقاً لشؤون مكافحة الإرهاب بالاتحاد الإفريقي، عُرضت أمام قمّة الاتحاد: «أنّ هناك أكثر من ٥٠٠٠ إفريقيٍّ من جنسياتٍ مختلفةٍ ينشطون مع الجماعات

(١) محمد بسيوني: الإرهاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهابية في إفريقيا، www.ida2at.com ، ٢٠١٦/٥/٣م.

الإرهابيـة في القارة، وفي مناطق النزاعات المسلحة الأخرى»[١]، ومع ذلك يمكن القول بأنّ قوّة الجماعات الإرهابيـة وفاعليتهـا في القـارة تختلف مـن منطقة إلى أخـرى، كما أنّ تداعياتها أيضـاً تختلف من دولة إلـى أخـرى، ففـي عـام ٢٠١٣م بلـغ عـدد الهجمات فـي إفريقيا ٧٨٩ هجوماً، تسبّبت في وفـاة ١١،١٨٠ شخص، ومقارنةً بالسنتَيْـن ٢٠١٢م و ٢٠١٣م؛ ارتفع عـدد الهجمـات إلـى ١٥٥٪ و ١٠٤٪ علـى التوالـي؛ وفقـاً لتقرير المركـز الإفريقي للبحـوث والدراسات الإرهابية[٢].

ففـي منطقة الشمـال والسّاحـل الإفريقي؛ يشير تقريرٌ، صادر من مركز «دراسات الإرهاب» بالولايات المتحـدة لعـام ٢٠١٦م، إلـى ارتفاع نسبـة الهجمات فيهـا، مـن ٢٠٦ عملية إلـى ٢٣٥ عملية، وفـي تقرير سابقٍ للمركـز نفسه؛ جاء فيـه: أنّ معدلات العمليات الإرهابيـة التـي وقعت في المنطقـة ارتفعت إلى ٢٨٩ عمليـة إرهابيـة خـلال ٢٠١٤م[٣]، ما يمثّـل ارتفاعاً بنسبـة ٨٠٠٪، مقارنةً بسنة ٢٠٠١م، وهي سنة توسيع تنظيم القاعدة لعملياته الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم[٤].

وفـي نيجيريـا؛ استغلـت جماعـة «بوكوحـرام» الحـدود التـي يسهـل اختراقهـا بيـن نيجيريـا والكاميـرون، وخطفت رعايا أجانب فـي الكاميرون، كمـا تسبّبـت الأنشطـة الإرهابيـة التـي قامت بها الجماعـة فـي نـزوح مـا يُقـدّر بـ ٤٥,٠٠٠ مـن اللاجئين والمهاجرين العائديـن النـيجيريّين، إلى تشـاد والكـاميـرون والنيجـر[٥]، كمـا أصبح وسط إفريقيـا أيضـاً السّاحـة الرئيسـة لعمليـات جيش الربّ للمقاومة The Lord›s Resistance Army، والـذي يعتبره الاتحادُ الإفريقيُّ جماعةً إرهابية، وهـو مسؤولٌ عن ارتكاب انتهـاكاتٍ خطيرةٍ واسعـة النطـاق، وقـام بتنفيـذ معظم المذابـح التي شهدتها جمهورية إفريقيا الوسطى عام ٢٠١٥م.

وما بيـن كلٍّ من مالي وموريتانيا؛ شاهدنا نشاطاً واسع النطاق لجماعاتٍ إرهابيةٍ تُوصف بأنها خطيرة، منهـا: تنظيم القاعدة في بـلاد المغرب الإسلامي، والتوحيـد والجهاد في غرب إفريقيا، وأنصار الدين، حيـث استغلت هـذه الجماعـات التدهـور الأمنيّ في البلدَيْن، فتضاعفت قدراتهـم العسكرية والهجومية، فـإذا أضفنا إلى ذلك العمليـات الإرهابية التي وقعت فـي شـرق إفريقيـا مـؤخّـراً، كالهجـوم الـذي وقع علـى «مجمع ويسـت غايـت» التجاريّ فـي نيروبي فـي سبتمبـر ٢٠١٣م، وسلسلـة الحـوادث الفرديـة التـي تراوحت بين تفجيراتٍ والقبض على أشخاصٍ متورّطيـن بالإرهاب في منطقة جنـوب إفريقيا، نعلم يقيناً مدى انتشار الإرهاب وتوطُّنه في القارة، ويحتَّم ذلـك ضرورة تحرّك المسؤولين في الاتحادِ الإفريقيِّ وفي المؤسّسات الإقليمية لتجاوز هذه الأزمة.

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب:

كان ظهور الإرهـاب الدوليّ في إفريقيا في مطلع التسعينيـات، وبدأت خطورته تتوسّـع وتكبر يوماً بعد يـوم، خصوصاً بالتزامـن مع تفجيـرات نيروبي عام ١٩٩٨م، ثـم تبعتها أحـداث ١١ سبتمبـر، بعد هذَيْن الحدَثَيْـن بدأ تعاطـي الاتحاد الإفريقـيّ مع الإرهاب يتّخذ بُعْـداً أكثر جدّية، فبعد أحـداث «نيروبي» بسنةٍ

(١) مذكرة الرئيس بوتفليقة بشأن آفاق منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب في إفريقيا، وكالات الأنباء الجزائرية، ٣ يوليو ٢٠١٧م.

(٢) African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), The African union terrorism situation analysis report (AU-TSAR) 2014 January-December 2014, p 15

(٣) Yonah ALEXENDER, Terrorisme in north Africa and the sahel in 2016, March 2017, p8.

(٤) محمد بسيوني، الإرهاب الأسمر، مرجع سابق.

(٥) تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، ٩ يناير ٢٠١٤م، (٣١/٣).

واحدة، وأثناء القمّة الـ ٣٥ لمنظمة الوحدة الإفريقية عـام ١٩٩٩م تبنّـت المنظمـةُ «اتفاقيـة الجزائـر»، واعتُبـرت أول اتفاقيـة على مستـوى المنظمة والدول الإفريقيـة فـي إطار مكافحـة الإرهـاب[١]، وفي عام ٢٠٠٢م تـمّ تعزيـز الاتفاقية بوضـع برنامج عمل بين دول الاتحـاد، وذلك لتأكيد تعهّـدات الدول الإفريقية فـي تحجيم ومكافحة الجماعات الإرهابية، من خلال سنّ تشريعاتٍ تهدف إلى توقيع أشدّ العقوبات على مَن تـورط في الأعمـال الإرهابية، بالإضافـة إلى التعاون البوليسـي، وتبـادل المعلومـات، وقَمْـع وسائل تمويل الإرهـاب، وفـي يوليـو ٢٠٠٤م تـمّ تبنّـي البروتوكول الإضافـي على الاتفاقية؛ والـذي كان الإطار القانوني لإنشـاء مجلـس السّلـم والأمـن الإفريقـي، ومهمّتـه مكافحة الإرهاب الدوليّ بجميع أشكاله[٢].

بدايةً من تلـك الحقبة إلـى الآن؛ تأرجح مستوى تعامـل الاتحـاد مع قضيـة الإرهـاب بين القـرارات والتعهّدات والبرامج التي تبنّاها بين الفينة والأخرى، ففـي عـام ٢٠٠٩م قـرّر الاتحـادُ الإفريقـيّ تجريـم الفديـة التي تُقدّم إلى الجماعـات الإرهابية من أجل تحريـر الرهائـن، وفي عـام ٢٠١٠م تـمّ تعيين ممثّل عـامٍّ للاتحـاد الإفريقـيّ للتعاون في مجـال مكافحة الإرهـاب، وفـي يوليـو ٢٠١١م تبنّـى الاتحـادُ قانوناً أساسيّـاً لحثّ الـدول الأعضاء على تعزيـز قوانينهم الوطنية في مكافحة الإرهاب[٣].

لـم تكـن جهـود الاتحـاد الإفريقيّ علـى مستوى التحدّي الإرهابيّ الذي اجتاح القارة، ففي حين ركّزت المنظّمـةُ جهودها في الجانـب التشريعي؛ أهملت في الوقت نفسـه جوانب ذات أهمية كبيـرة وأساسية في التعامـل مع قضيـة الإرهاب، فعلى الرغـم من وجود المركـز الإفريقـيّ للبحـوث والدراسـات الإرهابيـة (ACSRT)، وهـو المركـز الوحيد علـى مستوى القـارة، فدول القارة تفضّـل الاعتماد على الدراسات الأجنبيـة في وضع خططها لمكافحة لإرهاب؛ ما يدل علـى عدم إعطاء الأولوية لأهمية البحوث والدراسات الإفريقيـة، وبالتالـي دعـم المركز في هـذه المهمّة، أضف إلى ذلـك ضعف التنسيق على مستوى الأجهزة الاستخباراتيـة للـدول، ونقصـ المعـدات اللازمـة للجيوش والوحدات الخاصّة، ويرجع ذلك إلى شحٍّ في الموارد التمويلية للمنظمة.

وبمـا أنّ الـدول الإفريقية، والاتحاد بحـدّ ذاته، يفتقـرون إلى بحوثٍ ودراسـاتٍ متعمّقةٍ حول الإرهاب المحلـيّ والدوليّ الموجـود في القـارة؛ للوقوف على أسبابهـا الحقيقية ومـن ثم معرفة طـرق معالجتها، وأنّ معظم الاستراتيجيات تُوضع بناءً على الدراسات الدوليـة التي أغلبهـا لا تمتّ بصلةٍ للواقـع الإفريقي، بل رُوعيت فيها مصالح القـوى العظمى خاصّة، وجَدَ الاتحادُ نفسه عاجزاً عن بلـورة استراتيجيةٍ مشتركةٍ وناجحةٍ لوضع حدٍّ للعمليات الإرهابية أو التقليل منها، وهذا ما خيّـب الأمل لدى عددٍ من الـدول الإفريقية، فبـدأ التعويل على الجهود الإقليميـة والجهود الدولية خارج إطار الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالـث: المؤسّسات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في إفريقيا:

بـدأ العمـلُ الإقليمـيُّ فـي القـارة الإفريقية بعد استقـلال الدول مباشـرة، وكان الهـدف منه تحقيق التنميـة الاقتصادية للدول، حيـث كانت هي التحدي الأبرز في إفريقيـا آنذاك، اضطلعت هذه المؤسّسات الفرعيـة بمهمّـاتٍ أخـرى بجانـب مهمّـة التنميـة الاقتصادية، حيث وجدت نفسها مضطرةً لسدّ ثغرات منظمة الاتحاد الإفريقي، وفـي الآونة الأخيرة أصبح ملـفُّ الأمن وسُبُل تحقيقه من أكثـر الملفات حضوراً في أجندتها؛ كمطلبٍ رئيسٍ لتحقيق التنمية المنشودة

---

(١) Joseph Léa NKALWO NGOULA, L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme : forces et challenges de la politique africaine de sécurité Cameroun, avril 2016, p4.

(٢) Pascal DE GENDT, L'Union Africaine face aux défit du continent, analyses et etudes politique international, 2016, p12.

(٣) Mathieu OLIVIER, Kadhafi, Obiang, Mugabe… ces présidents de l'Union africaine qui font polémique, http://www.jeuneafrique.com, 02 février 2015.

في القـارة، وبمـا أنّ الإرهـاب أحد أكبـر المهدّدات للأمن الإفريقي؛ ورَّطـت المؤسّسات الإقليمية نفسها في قضية مكافحة الإرهاب.

فـي شـرق إفريقيـا تجتمع ثمـان دول فـي منظمة التجمّـع الإقليمـي للتنميـة (IGAD)، وفي منظمة جماعـة شـرق إفريقيـا (EAC)، إلا أنّ الأُولى كانت أكثـر اهتمامـاً بملفـات الإرهـاب، ففـي سنـة ٢٠٠٦م أطلقـت (IGAD) برنامجـاً لمدة أربـع سنوات في العاصمة الإثيوبية (أديـس أبابا)، باسم: «برنامج بناء القـدرات لمكافحـة الإرهـاب»، اهتـمّ البرنامـج ببناء القـدرات والثقة فـي منطقة الشـرق الإفريقي، بجانب العمـل الجماعـي المُركَّـز مـع الأعضـاء فـي المنطقة والشركاء الدوليّين بمختلف المستويات، وركّز البرنامج علـى خمسة عناصر مهمّة: تعزيز الإجراءات القانونية، العمـل على تعزيـز التنسيق بيـن أعضـاء المنظمة في مكافحة الإرهاب، تعزيـز الرقابة على الحدود، التعاون فـي مجـال التدريـب وتبـادل المعلومـات، وضـع إطارٍ استراتيجيٍّ مشترك[١].

وفي وسط إفريقيا؛ كان مسرح العمليات الإرهابية فـي دولتَي تشـاد والكاميرون، باستهـدافٍ مباشرٍ من جماعـة بوكوحرام، فقـرّر رؤساء الـدول الأعضاء في لجنة حوض وبحيرة تشاد (CBLT)، في مؤتمرهم العـادي بتاريخ ٧ أكتوبـر ٢٠١٤م فـي النيجر، إطلاق قوات خاصّـة إقليميـة لمواجهة الخطـر الإرهابي من جماعـة بوكوحـرام، وتـمّ تحديـد تاريـخ ٢٠ نوفمبـر ٢٠١٤م لبدايـة عمل هـذه القوات، وتأخّـر تفعيل هذا القرار حتـى ٢٠ يناير ٢٠١٥م، حيث أعلنت الكاميرون مشاركـة ٢٤٥٠ جنديّـاً، وأعلنت تشـاد مشاركة ٣٠٠٠ جنـدي، فيما أعلنت دولة بنيـن إرسال ٨٠٠ جندي[٢]، وبمشاركـةٍ من نيجيريا والنيجر توقّعت الدول أن يصل العـدد إلى ٨٧٠٠ جنـدي، وبدأت هذه القـوات بالفعل بمطاردة جماعة بوكوحـرام، وتنفيذ عمليات عسكرية ضدّها.

بينما تنضوي دول غرب إفريقيا تحت مظلّة «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا»، وفي داخل المنظمة تكفلت لجنة المجموعة (ECOWAS Commission)، وهي إحـدى المؤسّسـات الفرعية للمنظمـة، بمهمّة تحقيق رؤيـة الجماعة الاقتصادية لدول غـرب إفريقيا تجاه السّلم والأمـن، ويوجد داخل اللجنة قسـم إدارة الشؤون السياسية والسـلام والأمـن (PAPS)، وهـي المعنية بـإدارة ملف الإرهـاب داخل المجموعة، ومن أهدافهـا: تعزيز الأمن من خلال المساعـدة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود- بما فيها الإرهاب الدولي-، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام المضادة للأفراد[٣].

وفـي الاجتماع العادي لدول المجموعة في «دكار» طَلَـبَ رئيسُ اللجنـة من الرؤساء: التفكيـر في إنشاء قواتٍ إقليمية خاصّة للتعامل مع الإرهاب، لكن لم يتلقَّ هذا الطلب خطوات جادّة من صنّاع القرار بالمنظمة.

مبادراتٌ دولية:

بجانـب هذه الجهود الإفريقية مـن خلال المؤسّسات الإقليميـة، وهـي تُعـدُّ قاصـرةً بالمقارنـة مـع التحـدي الموجود، وُجدت مبـادراتٌ دوليةٌ خارج الاتحاد الإفريقي، منها مبادرتان قامت بهما الولايات المتحدة الأمريكية:

المبـادرة الأولى: «الشراكـة لمكافحة الإرهاب عبر الصحـراء»(TSCTP) : تأسّسـت عـام ٢٠٠٥م، وتضـمّ من الشركاء كلاً من: (الجزائـر، بوركينافاسو، الكاميرون، تشاد، مالي، موريتانيـا، المغرب، نيجيريا،

(١) Patrick KİMUNGUYİ, Terrorism and counter terrorism in East Africa, Research Fellow, Global Terrorism Research Centre and Monash European and EU Centre Monash University, p14.

(٢) Jeanine FANKAM, Commission du bassin du lac Tchad, La force multinationale parée contre boko haram, http://www.camerpost.com, 18-8-2015.

(٣) Camilla ELOWSON and Justin MAC DERMORT, ECOWAS Capabilities in Peace and Security, a scoping study of progress and challenges, Swedish defense Research Agency, defense Analysis, December 2010, p31.

النيجـر، السنغـال، تونس)، وقد تطوّرت هـذه المبادرة لتعزيز قدرات الدول المشاركة؛ في ظلّ الدّعم الأمريكيّ المستمر، ومساعدة بعض الدول كالجزائر والمغرب.

المبـادرة الثانيـة: «الشراكة لمكافحـة الإرهاب في إقليـم شرق إفريقيا» (PREACT): تأسّست فـي ٢٠٠٩م، بتمويـلٍ مـن الولايـات المتحـدة أيضاً، وتشمل مجموعةً من الشركاء، هم: (جيبوتي، إثيوبيا، كينيـا، تنزانيا، أوغندا، بورندي، جزر القمر، رواندا، سيشيل، جنوب السودان، السودان)[1].

فيما أطلق الاتحـادُ الأوروبيُّ مبادرةً في ٢٠١١م، سمّاهـا: (الاستراتيجية الأمنية والتنموية للساحل)، انطلقـت هـذه المبـادرة بعـد أن قتلت القاعـدةُ في المغـرب الإسلامي مواطنـاً فرنسيّاً، فأنشـأ مجلسُ الشـؤون الخارجيـة للبرلمـان الأوروبـيّ فريـق عملٍ تمخَّضـت عنـه هـذه الاستراتيجيـة، بمشاركـةٍ من المكتـب التنسيقـيّ لمكافحـة الإرهـاب للبرلمـان الأوروبي.

وتُعـدّ هذه الخطوة انتهازيـةً بامتياز، حيث يرجع سبـب هذا الاهتمام إلى أنّ أوروبـا تنظر إلى السّاحل على أنها منطقة غنية بموارد الطاقة والمعادن، فكان هـذا الاهتمامُ الأوروبي، بجانـب الاهتمام الأمريكي، حلقةً من حلقـات صراع النفوذ بيـن القوتَيْن، ووضع السبيل الأمثل لامتصاص خيرات القارة.

(١) أميرة عبد الحليم: إفريقيا في تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهـاب ٢٠١٦م... قـراءة نقدية، مـركز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.eg.org.ahram.com/8/2017م.

المبحث الثاني: المجموعة (٥) للساحل الإفريقي، النشأة والتكوين:

المطلب الأول: الساحل الإفريقي.. الإطار الجغرافي والجيوسياسي:

منطقة السّاحل الإفريقي تتّسع وتضيق تبعاً للمعيار الذي تمّ الأخذ به، ولذا نجد البرامج التي تهتمّ بالمنطقة تختلف أحياناً في تعريفها وتحديدها.

فمن الناحية الجغرافية: يُطلق «السّاحل» على الشريط الممتدّ من إريتريا إلى موريتانيا، ويفصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، ويشمل كلاً من: (بوركينافاسو ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان)، وهي منطقةٌ قديمةٌ وعريقةٌ تاريخيّاً، وتُطلق أحياناً كلمة «السّاحل» مع «الصحراء» (الصحراء-السّاحل) لتشمل المنطقة المذكورة بالإضافة إلى بعض دول الشمال الإفريقي: (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس).

ومن الناحية الجيوسياسية: تُعتبر المنطقة ذات أهميةٍ وتأثيرٍ مباشرٍ في عددٍ من الدول المجاورة، ما جعل بعض التعريفات تدمج في المنطقة دولاً مثل: غامبيا وغينيا بيساو، ووفق هذا المعيار يمكن اعتبار (الكاميرون وساحل العاج وغينيا) دولاً ساحليةً لعلاقاتها المباشرة مع دول هذه المنطقة سياسيّاً وأمنيّاً.

اعتمدت دول «المجموعة (٥) للسّاحل» تعريفاً ضيقاً للمنطقة، بالاعتماد على الدول الرئيسية والأكثر تأثيراً فيها، وهي الدول الخمس التي شكّلت المجموعة: (بوركينافاسو، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد)، وهو تعريف أخذ في الاعتبار المعيار الاستراتيجي، ووفق هذا التعريف تبلغ مساحة الساحل ٥,٠٩٧,١٣٨ كلم٢، ويبلغ عدد المواطنين فيه: ١٠٩,١٦١,٦٩ نسمة وفق تقديرات ٢٠١٥م، وإذا ذُكر السّاحل في هذا السياق تقصد به: المنطقة التي تشمل هذه الدول فقط.

استراتيجيّاً: كانت المنطقة، وما تزال، محور اهتمام دوليٍّ كبير، كما شهدت أخيراً صراعاً في النفوذ بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنّ أغلب دولها تُعدّ مستعمرات فرنسية قديماً، لذلك تدّعي فرنسا حقّها التاريخيّ المزعوم في المنطقة، بينما تسعى أمريكا إلى فرض وجودها في المنطقة، ونجحت بالفعل في إنشاء قاعدة عسكرية جوية لها في النيجر، وبدأت في بناء هذه القاعدة التي ستكلّفها ١٠٠ مليون دولار[١]، بينما ما زالت فرنسا تسيطر على العمليات العسكرية الجارية في «مالي» باسم «سيرفال» التي بدأت ٢٠١٣م، وحلّت مكانها عملية «برخان» في أغسطس ٢٠١٤م.

وفي السنوات الأخيرة شهد السّاحل الإفريقيّ ظروفاً استثنائية صعبة بفعل الإرهاب، حيث ورد في تقرير للمركز الإفريقيّ للبحوث والدراسات الإرهابية (ACSRT) سنة ٢٠١٣م: أنّ الغرب والسّاحل الإفريقيّ هي المنطقة الأكثر تعرّضاً للإرهاب في إفريقيا[٢]، ويرجع السبب إلى عدة عوامل رئيسة، شكّلت ظروفاً مناسبة لإنشاء «المجموعة (٥) لدول السّاحل».

المطلب الثاني: ظروف نشأة المجموعة (٥) للساحل الإفريقي:

في ١٦ فبراير ٢٠١٤م اجتمعت (موريتانيا، بوركينافاسو، تشاد، النيجر، مالي) في العاصمة الموريتانية (نواكشوط) للتوقيع على الاتفاقية المُنشِئة لهذه المؤسّسة، ثمّ سمّيت بعد ذلك باسم «المجموعة ٥ للسّاحل»، نسبةً لعدد الدول الخمس التي وقّعت على الاتفاقية، وهي دولٌ تشكّل محوراً أساسيّاً لمنطقة السّاحل؛ وإن لم تحتضن المجموعة كلّ دولها- كما سبق بيانه-، وقد نشأت المجموعة في ظروفٍ يمكن حصرها في العوامل الآتية:

تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في منطقة الساحل:

بعد سقوط جزءٍ من مالي شمال البلاد في أيدي بعض الجماعات المسلّحة؛ وجدت بعضُ الحركات

---

(١) Etats-Unis : Une base américaine au Niger, http://www.bbc.com, 30 septembre 2016.

(٢) The African union terrorism situation analysis report, African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), January-December 2013, p25.

الإرهابيـة فـي ذلـك فرصةً لتوسيـع عملياتهـا، وفي الوقـت نفسه وَجَدَ الإرهابُ ذريعـةً للتمدّد بعد توسيع فرنسا لعملياتها العسكرية من خلال عملية «برخان»، فكان ذلك بمثابة تنشيطٍ لبعض الجماعات الإرهابية، كمـا أنه سرعان ما تقوّت هذه الحركات بفضل الدّعم المتواصـل من جانـب نظيراتها فـي الساحل والغرب الإفريقـي، هـذا الدعـم تجـاوز عمليـات التدريـب والمساعـدات الماليـة؛ ليشمـل المشاركـة الميدانية فـي مواجهة القـوات الدوليـة، وقد جاء هـذا الدّعم بالأساس لجماعاتٍ مثل: «أنصار الدين»، و «التوحيد والجهاد» في غـرب إفريقيا، كما ظهرت تقارير تشير إلـى وجود تفاهمات بين «التوحيـد والجهاد» والقوات الفرنسية[١]، وتعهّدت حركة «أنصار الدين» بمواصلة المعارك ضـدّ الجيش الفرنسـيّ والجيوش الإفريقية المشاركـة معـه، وذلـك بعـد خروجهـا مـن مدينتَي «تمبكتـو» «وكيـدال» اللتَيْن كانت تسيطـر عليهما قبل التدخل.

تصاعُـد وتيرة العمليـات الإرهابيـة كان شاملاً لـدول الساحـل، حيـث ورد فـي آخـر تقريـرٍ للمركز الإفريقـي للبحـوث والدراسـات الإرهابيـة عـام ٢٠١٤م: أنّ الهجمـات الإرهابية، في منطقة السّاحل والصحراء وغـرب إفريقيا، ارتفعت من ٢٢٠ في عام ٢٠١٣م إلـى ٢٥٤ فـي عـام ٢٠١٤م، فيمـا وصل عدد الضحايـا إلى ٦٠٥٢ شخص، وهي زيـادة وصلت إلى ١٠٠٪ مقارنةً بالعام الذي سبقه[٢].

التشكُّل الجديـد لخريطـة الجماعات الإرهابية:

مع الانفلات الأمنيّ في المنطقة، والتغيّرات التي حصلـت في السّاحة الإقليميـة والدولية، تغيّرت معها تلقائيّاً خريطة الحركات الإرهابية في المنطقة، وهذا التغيُّـر كان في صالح الحركات والجماعات الإرهابية إلـى حـدٍّ كبيـر، هذا مـا جعـل أربع جماعـات تدخل فـي تحالـفٍ جديد، يُدعـى «جماعة نصـرة الإسلام والمسلميـن»، بقيادة «إياد آغ غالي»، ويضمّ التحالف: «أنصار الدين» (آغ غالي)، و «المرابطون» (يتزعمها مختـار بلمختار)، و «إمارة منطقـة الصحراء» (تتبع القاعـدة فـي بـلاد المغـرب الإسلامـي)، و «كتائب ماسينـا» (وسط مالي)[٣]، انضافـت إلى هذا العامل مبايعـةُ جماعـة «بوكوحـرام» لداعش مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر تأسيـس حـركات أخـرى منشقّة، مثـل: «داعـش الصحـراء» بقيـادة «أبـي الوليـد»، وهـذه الجماعة هـي التي تبنّـت هجمات فـي كلٍّ من بوركينافاسـو والنيجر، كما كان للوضـع الليبي أيضاً أثرٌ مباشرٌ فـي تكوين خلفية قوية للحركات الإرهابية فـي الساحـل، خصوصاً مـع ظهور داعش ليبيا التي سيطرت على أجزاء من ليبيا منذ نهاية ٢٠١٤م[٤].

إخفـاق بعض المبـادرات الإقليميـة والدولية:

يؤكّـد بعض الباحثيـن[٥] أنّ انتشـار التنظيمات الإرهابيـة في منطقـة السّاحل والصحـراء هو نتاج تضافـر العديـد مـن العوامـل، مـن أبرزهـا: تردّي الأحـوال المعيشيـة، والتدخـل الأجنبـي السّافر في شؤون القـارة، وانتشار الجماعـات التبشيرية بشكلٍ كثيـف، وسهولـة التنقـل بيـن الـدول، عـلاوة على الطبيعة الداخلية (الاقتصاديـة والعِرقية والقَبَلية) للعديد من الـدول، والتي تشجّع على إفراز تنظيمات متشـدّدة، في كلٍّ من: موريتانيـا والجزائر ونيجيريا ومالي، في ظلّ هذا الانتشار ظهرت مبادراتٌ إقليمية ودولية:

---

(١) أميرة عبد الحليم، مرجع سابق.

(٢) African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT), The African union terrorism situation analysis report (AU-TSAR) 2014 January-December 2014, p71.

(٣) تسع جماعات إرهابية رئيسية تزرع الرعب شمالي وغربي إفريقيا، وكالة الأناضول، ٢٠١٧/٣/٢١م.

(٤) "داعش" في إفريقيا.. فروعها ومبايعوها وأنصارها، وكالة الأناضول، ٢٠١٥/١١/١٧م.

(٥) مـادي إبراهيم كانتي: الإرهـاب الإفريقي، https:// futureuae.com ، ٢٠١٥/٠٩/٥م.

المبادرات الإقليمية: كان بعضها مجرد تعهُّدات لم تُنفّذ، كالمبادرة التي تعهّدت بها «إيكواس» لإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب، في اجتماعها العادي الـ(٤٩) في «دكار»، وبعض المبادرات نُفِّذت لكن لم تؤت ثمارها حتى الآن؛ كمبادرة لجنة حوض وبحيرة تشاد (CBLT).

المبادرات الدولية: الراجح أنّ الغرض منها لم يكن القضاء على الإرهاب؛ بقدر ما أنها اتَّخذت من الإرهاب ذريعةً للتدخل في الشؤون الإفريقية، وتسويغ سياساتها التوسّعية والاستعمارية، وليس التدخل الفرنسي وبناء القاعدة الأمريكية في النيجر استثناءً من هذا التوجّه.

ففي ظلّ هذه الظروف والعوامل تأتي نشأة «المجموعة (٥) للسّاحل»، ولا شكّ في أنّ الاعتبار الأمنيّ كان الأوفر حظّاً في اهتمامات المجموعة.

المطلب الثالث: أجهزة المجموعة:

حصرت المادة (٦) من الاتفاقية المُنشِئة أجهزة المجموعة في خمسة أجهزة: ١- مؤتمر رؤساء الدول. ٢- مجلس الوزراء. ٣- لجنة الدفاع والأمن. ٤- الأمانة الدائمة للمجموعة. ٥- لجان التنسيق الوطنية.

فمؤتمر رؤساء الدول يتألف من جميع الرؤساء الأعضاء في المجموعة، وهو الهيئة العليا لها، وهو جهاز اتخاذ القرار ووضع السياسات العامّة والخيارات الاستراتيجية، كما يضمن إدارة جميع الأعمال السياسية والأمنية للمجموعة، ويجتمع المؤتمر في دورةٍ عاديةٍ مرّة كلّ سنتَيْن.

بينما مجلس الوزراء، الذي يضمّ الوزراء المسؤولين عن التنمية، هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ سياسة المجموعة على النحو الذي حدّده مؤتمر رؤساء الدول، ويجتمع مجلس الوزراء مرتَيْن في السّنة.

ولجنة الدفاع والأمن هي المنوطة بالمسائل الأمنية لبلدان المنطقة، بما فيها مكافحة الإرهاب، وتتألف اللجنة من رؤساء الأركان وضباط الأمن المندوبين من دولهم، ويرأسها رئيس الأركان العامّة في الدولة التي ترأس المجموعة.

ووُكِّلت الأعمال الإدارية إلى الأمانة الدائمة وإلى لجان التنسيق الوطنية، فتكون الأمانة مسؤولة عن رصد وتقييم تنفيذ استراتيجية التنمية والأمن، وعن حشد الموارد المالية لتمويل استراتيجية التنمية المستدامة، وتتألف من فريقٍ من الخبراء ذوي اختصاصات متعدّدة.

فيما تتألف لجنة التنسيق الوطنية أيضاً من خبراء وطنيّين، وتكون مسؤولةً عن رصد البرامج والمشاريع وتنفيذها في قطاعاتهم[(١)].

هذا من حيث التنظير، أما من حيث الواقع وممارسات المجموعة؛ فإنّ معضلة سيادة المجموعة واستقلاليتها تبقى محكّاً كبيراً في واقع المجموعة، وسيتضح ذلك عندما نورد الدَوْر الفرنسيّ المشبوه في منطقة الساحل.

المبحث الثالث: مستقبل المجموعة (٥) للساحل والدور الفرنسي المشبوه:

المطلب الأول: تحديات المجموعة:

نشأت المجموعةُ في إقليمٍ كثُرت فيه المنظمات الإقليمية والبرامج المتنوعة، وأثرت فيه التدخلات الدولية الداعية إلى مكافحة الإرهاب، ما جعله منطقةً مليئةً بالتناقضات إلى حدٍّ كبير، ولا يمنع ذلك القول بأن مجرد استشعار القادة مسؤوليتهم، والقيام بطرح هذه المبادرة يمكن اعتباره خطوةً إيجابية، إلا أنّ فرص نجاح المجموعة تكمن في مدى قدرة قادتها على إدارة ملف الإرهاب داخل المجموعة، والتغلّب على التحديات الماثلة أمامهم، ويمكن حصر هذه التحديات في الآتي:

(١) انظر: الاتفاقية المنشئة للمجموعة: المواد: ٧-٨-١٠-١٣-١٤.

التحدي البنيوي:

التهديد الإرهابي في منطقة الساحل لا ينحصر فقط في هذه الدول الخمس المنضوية تحت مظلة المجموعة، بل يتعداها إلى دولٍ ساحليةٍ مثل: نيجيريا والسنغال، وإلى دولٍ مجاورة للسّاحل مثل: الكاميرون وساحل العاج، فلو تمّ استيعاب تلك الدول في المنظمة، أو الاتفاق على صيغةٍ أخرى تضع في الاعتبار شمول هذا التحدي لجميع هذه الدول، لكانت بنيةُ وشكلُ المجموعة أكثر قدرةً وفاعليةً في مكافحة الإرهاب، علماً بأنّ السنغال تربطها بهذه الدول مؤسّساتٌ أخرى، مثل «اللجنة الدولية المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة السّاحل»، ولا تُستثنى من التهديدات الإرهابية، فحركة «تحرير ماسينا» مثلاً تدعو لـ«إحياء مجد إمبراطورية ماسينا» التي حكمت (مالي، والنيجر والسنغال) مع نهاية القرن الـ١٨، ونفّذت الحركةُ منذ نشأتها ١٤ هجوماً إرهابيّاً، أخطرها كان في فندق «راديسون بلو»، واستهدفت فيها سائحين أوروبيّين[١]، بينما تعرّضت ساحل العاج لعملية إرهابية تبنّتها «القاعدة في المغرب الإسلامي» في مارس ٢٠١٦م، واستهدفت فيها منتجعاً سياحيّاً[٢]، فمن غير المتصوّر أن تنجح الدول الخمس في إقصاء الإرهاب من المنطقة؛ في حين تكون في الدول المجاورة ثكناتٌ وخلفياتٌ لانطلاق عمليات إرهابية تستهدف المنطقة بأكملها!

التحدي الموضوعي:

من الناحية الموضوعية ذكرت المجموعة في الاتفاقية المُنشِئة لها أهدافها الخاصّة[٣]، ويأتي

فرص نجاح المجموعة (5) تكمن في مدى قدرة قادتها على إدارة ملف الإرهاب داخل المجموعة، والتغلّب على التحديات الماثلة أمامهم

في مقدمتها: تحقيق الأمن في المنطقة من خلال إيجاد استراتيجية التدخل العسكري في مواجهة الجماعات الإرهابية، وفي هذا إشارة واضحة إلى تبنّي الخيار العسكريّ لمكافحة الإرهاب، كما أنّ البرامج التي قدّمتها المجموعة منذ نشأتها ركّزت في الجانب العسكري، ولا أحد يشك في أهمية هذا الخيار، ولكن يجب أن لا يكون هناك انتقاءٌ في آليات مكافحة الإرهاب، ومن الضروريّ استصحاب العوامل الأخرى، كالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُغذّي الفكر الإرهابي، مع وَضْع برامج أخرى منسجمة مع هذه العوامل.

التنافس الإقليمي:

التعدّد غير الرشيد أو المنضبط للمنظمات الإقليمية يؤدّي إلى تفتُّت الصفّ الإفريقي؛ لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها، وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها، بالإضافة إلى أنه كلّما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دولة معينة قلّت درجة التزامها تجاه المنظمات الأخرى، وهذه من أكبر المشكلات التي تعاني منها إفريقيا، حتى يرجّح البعض أنّ إنشاء بعض المنظمات ليس إلا للتسابق في تلقّي الدّعم الدوليّ من المانحين، فإذا أرادت المجموعة استئصال جريمة الإرهاب في المنطقة؛ فيجب

---

(١) أبوبكر دهماس: جبهة تحرير ماسينا.. جهاديو فولان يبحثون عن "الإمبراطورية الضائعة". https://www.alaraby.co.uk ٧ مايو ٢٠١٦م.

(٢) Côte d›Ivoire : au moins 16 morts dans des attentats revendiqués par le groupe Aqmi, http://www.leparisien.fr, 13 mars 2016.

(٣) انظر: الاتفاقية المنشئة للمجموعة ٥ الساحل، المادة ٤.

أن تنـأى بنفسها عـن الدخول في تنافسٍ إقليميٍّ مع المنظمات الأخـرى، وتستحضر مسؤوليتها الأساسية في القضاء على الإرهاب.

المطلـب الثانـي: الـدور الفرنسـي المشبوه في منطقة الساحل:

مـن الواضـح أنّ فرنسـا تضع عينهـا دائماً على إفريقيـا، وهي تلعب بكلّ الأوراق، وخصوصاً إذا تعلّق الأمر بمنطقة السّاحل أو الغرب أو الشمال الإفريقي، حيث ما زالت حتـى الآن تريد الاحتفاظ بنفوذها في هـذه المناطق، وخصوصاً في ظـلّ مزاحمة الولايات المتحـدة الأمريكيـة لهـا فـي المنطقة، لقـد قامت فرنسـا بـدَوْرٍ أساسـيٍّ في إنشـاء المجموعـة، فأول مَـن باركها بعد إنشائها هو الجنـرال الفرنسي «بيير دفيي» بعبارتـه المشهورة: «الوقت المناسب لتحسين الوضـع الأمنيّ فـي الإقليـم»[١]، وعلى غـراره أيضاً استبشر المجلس الأوروبيُّ خيـراً بميلاد المجموعة، كما كان الإعـلانُ الرسميُّ لتشكيل قـوات المجموعة البالغة ٥٠٠٠ جندي، في ٢ يوليو الماضي في «بماكو» عاصمة مالـي، بحضور الرئيس الفرنسـيّ «إيمانويل ماكرون» مع الرؤساء الأعضاء في المجموعة[٢].

وبعد إنشائها بستة أشهـر؛ قامت فرنسا بإعلان نهايـة عمليـة «سيرفـال» وإبدالها بعمليـة «برخان»، ولـم تكن نهايـة العملية بإرادةٍ الحكومـة المالية كما تدّعـي فرنسـا، بـل كانـت فقـط للتكيّف مـع الوضع الجديد، والتوسّع فـي سيطرتها على الإقليم، فعملية «سيرفـال» كانـت تقتصـر علـى مالي، بينمـا عملية «برخان» أعادت فيها فرنسا توزيع جنودها وقواعدها العسكرية في دول المجموعة الخمس، ويبلغ عدد هذه القـوات الفرنسية ٤٠٠٠ جندي؛ أي ما يساوي تقريباً عـدد القوات الخاصّة للمجموعة مجتمعة! ويقود هذه القـوات جنرالٌ فرنسـيٌّ مقيمٌ في مقرٍّ لـه في تشاد، ويستند مخطّط هذه القوات على ثلاث نقاط:

– وحدة دعم رئيسية: «غاوو» في مالي، و «نيامي» في النيجر، و «نجامينا» في تشاد.

– سـتٌّ قواعـد مؤقّتـة متقدمـة فـي: (كيـدال، وتيساليت، وأغلال، ومداما، وفايا، وأبيشي).

– ثـلاث نقـاط للدّعـم البحـري فـي: «دكار»، و «أبيدجان»، و «دوالا»[٣].

يوجد لفرنسا حضورٌ مكثفٌ ومؤثّرٌ في المجموعة، حيـث تحضـر اجتماعـات الجنـرالات الخمسـة للمجموعـة، وكان آخرهـا في ١٧ أبريـل ٢٠١٧م في تشـاد، كمـا تشارك في العمـل مع اللجـان المسؤولة عن وضـع الخطـط والاستراتيجيات ضـدّ الهجمات الإرهابية، وتخطيط عمليات مشتركة[٤].

فـي ٢٠ مايـو ٢٠١٤م كان تبنّـي وزراء الداخلية للـدول الخمـس إعـلان نواكشـوط، بحضـور وزيـر الداخليـة الفرنسـي «برنار كازنـوف»، وكان الإعلان يدعو إلى تسهيل تبادل المعلومات في المجال الأمني وإدارة الحـدود، وفي الفترة مـن ٢٠ إلى ٢٧ ديسمبر ٢٠١٤م تمّ تنفيذ أول عملية عسكرية للمجموعة باسم «عمليـة Mangouste»[٥]، بمشاركـة القـوات الفرنسيـة الموجودة في عملية «برخان»، وبقيادةٍ من القاعدة العسكرية الفرنسية البرية في «مداما».

---

(١) General Pierre de villiers, propos tenus devant l' assemble national France 7 octobre 2014.

(٢) Dossier de Presse – Opération BARKHANE minister des armes France– Juillet 2017, p4.

(٣) Dossier de Presse, p14-16.

(٤) Antonin TİSSERON, G 5 Sahel: une simple organisation de plus? 25 mars 2015 Bruxelles, p2.

(٥) TİSSERON, p2.

والمثير في الأمر؛ أنّ هذه التوظيف الفرنسيّ للمجموعة تمّ إقراره في وثيقةٍ بعنوان: «خارطة الطريق لتعزيز الحوار والتعاون بين المجموعة (٥) للسّاحل والاتحاد الأوروبي»، حيث وردت فيها أنّ آلية التعاون بين المجموعة والاتحاد الأوروبي ترتكز على الآتي:

- مشاركة الاتحاد الأوروبي في القمم التي تقيمها المجموعة.

- لقاءات سنوية بين وزراء خارجية المجموعة والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والخارجية والأمنية.

- المشاركة المحتملة حسب الموضوعات لأعضاء اللجنة الأوروبية في لقاءات المجموعة[١].

هذا التوغّل الفرنسيّ، الذي وصل إلى درجة التحكّم بالمجموعة، قد يثير شكوكاً في مدى استقلالية المجموعة، وقد يجعلها آلةً في يد فرنسا، أو مجرد واجهة أخرى لعملية «برخان»، كما يزيد التعقيد أيضاً في المنطقة؛ لأنّ حسابات وأولويات فرنسا في المنطقة تجعل التحالف معها في هذا الشأن من قبيل التناقض، أضف إلى ذلك أنّ التحكّم الفرنسيّ في عمليات المجموعة سيساهم في تحفيز الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة؛ لتزيد من حملاتها الهجومية ضدّ دول المنطقة.

خاتمة:

وصلت جريمة الإرهاب إلى مستوى غير مسبوقٍ في إفريقيا، يهدّد حاضر القارة ومستقبلها، وهذا ما توصّل إليه صنّاعُ القرار في القارة، إلا أنّ حماسهم في استدراك القارة من الوقوع في الإفلاس بسبب الإرهاب لم يُترجم فعليّاً في برامج عملٍ ذات فعالية تكون على مستوى التحدي الموجود، والجهود الموجودة ينقصها أبسط شروط النجاح، حيث لا يخلو أغلبها من الارتجال وتكرار التجارب السابقة، بالإضافة إلى الاعتماد الزائد والتبعية غير المسوّغة للغرب، كما يرجع الفشل الذي مُني به الاتحاد الإفريقيّ والمؤسّسات الإفريقية، في مكافحة الإرهاب، إلى البناء الهشّ لهذه المؤسّسات، وإخفاقها في تلبية متطلبات التنمية، وبناء دولة المؤسّسات، ثم القضاء على الصراعات ذات الأبعاد المختلفة في القارة.

كان الأمل- وما يزال- هو أن تصنع «المجموعة (٥) للسّاحل» فارقاً في تعاملها مع ملف الإرهاب، وذلك بتبنّي نهجٍ وتجربةٍ مختلفةٍ عن التجارب السابقة، إلا أنّ الخلل البنيويّ للمجموعة، واعتمادها الكبير على القوى الدولية، وبخاصّة فرنسا، شكّل مصدراً للتوجّس والشكّ في مدى قدرة المجموعة على الالتزام بتعهّداتها في خلق بيئةٍ أمنيةٍ خاليةٍ من الإرهاب وآثاره ■

(١) Feuille de route pour renforcement des dialogues et de la coopération entre le G 5 Sahel et l'Union européenne, p5.